الأمم المتحدة

A/71/185

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت*
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

تقرير الأمين العام

موجز

يسلط هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٦٩، الضوء على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية البشرية على الصعيد العالمي، وخاصة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ويستعرض التقرير أولا المستويات والاتجاهات الأخيرة في أوجه عدم المساواة في الفرص والنتائج، وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ثم يقدم تقييما موجزا عن الكيفية التي عولجت بها مسألة عدم المساواة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس، ويستعرض عمل منظومة الأمم المتحدة في تحسين مراعاتها لعدم المساواة ومعالجتها على الصعيد العالمي. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لتعزيز النظام الإنساني العالمي الجديد في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

* A/71/150.

160816 080816 16-12744 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - حظي مفهوم النظام الإنساني الجديد، الذي كانت حكومة غيانا أول من اقترح إقامته في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، بتأييد عدد من المحافل الدولية منذ ذلك الحين، منها الجماعة الكاريبية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢ - ونوقش النظام الإنساني العالمي الجديد أول مرة في الجمعية العامة خلال مؤتمر قمة الجنوب المعقود في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وأحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٥٥/٤٨، بإعلان مؤتمر قمة الجنوب (A/55/74، المرفق الأول) الذي أكد، ضمن جملة أمور، الحاجة إلى نظام إنساني عالمي جديد يرمي إلى تقليص أوجه عدم المساواة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان وفيما بينها على السواء، من خلال تعزيز النمو القائم على المساواة، والقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي.

٣ - ورددت كثير من عناصر النظام الإنساني العالمي الجديد أصداء ما ورد في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر قمة الألفية، ومؤتمرات التنمية الأخرى التي عُقدت في ذلك الوقت. وهذه العناصر، خاصة القضاء على الفقر، التي تضع الناس في صميم جهود التنمية وتكافح عدم المساواة وتعزز الإدماج، ترد مرة أخرى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/١).

٤ - ويستعرض هذا التقرير، المستويات والاتجاهات الحديثة لعدم المساواة وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحديد السياق الذي يُنظر فيه في دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد. ثم يعرض التقرير تقييما موجزا عن الكيفية التي عولجت بها مسألة عدم المساواة عند صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق)، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني) واتفاق باريس (انظر FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1). ويُختَتَم التقرير بمجموعة من التوصيات لتعزيز النظام الإنساني العالمي الجديد.

ثانياً – لمحة عامة عن حالة عدم المساواة

٥ – تتناول مناقشة عدم المساواة ثلاثة جوانب للمفهوم: (أ) ''عدم المساواة داخل البلد الواحد''، التي تشير إلى الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل كل بلد؛ و (ب) ''عدم المساواة على الصعيد الدولي'' أو ''عدم المساواة بين البلدان''، التي تشير إلى الفروق بين البلدان من حيث متوسط الدخل أو الناتج، على افتراض أنه ليس ثمة عدم مساواة داخل كل بلد، أي أن كل شخص في كل بلد يحصل على نفس الدخل أو الناتج؛ و (ج) ''عدم المساواة على الصعيد العالمي'' التي تشير إلى التفاوت بين الأفراد في أنحاء العالم، مع الأخذ في الحسبان قوى عدم المساواة داخل البلد الواحد وبين البلدان[(١)].

٦ – وداخل البلدان، بالإضافة إلى عدم المساواة الرأسية بين الأفراد حسب فئات دخلهم، هناك بعدان آخران من أبعاد عدم المساواة يشكلان أيضا جزءا من النقاش هما: عدم المساواة الأفقية بين الفئات الاجتماعية، وعدم المساواة المكانية بين مناطق الإقامة والأقاليم.

٧ – وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عدم المساواة مفهوما واسعا يتجاوز عدم المساواة في الدخل والثروة، ويشمل جميع جوانب الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وجرى التسليم في المناقشة التي دارت بشأن عدم المساواة بالطابع المتعدد الأبعاد لعدم المساواة، الذي يميز أيضا بين عدم المساواة في النتائج، مقاسة بالفوارق في مستويات النتائج المادية المختلفة، مثل الدخل والثروة والإنفاق؛ وبين عدم المساواة في الفرص، الذي يتجلى في أشكال مختلفة للاستبعاد الاجتماعي، بما في ذلك الفروق في فرص الحصول على العمل اللائق والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمالية.

ألف – الاتجاهات السائدة في عدم المساواة في النتائج

٨ – التفاوت في الدخل هو المؤشر الأكثر استخداما لعدم المساواة في النتائج، لأنه أحد أبرز جوانب عدم المساواة وأكثرها قابلية للقياس. وعلاوة على ذلك، فإن الدخل هو النتيجة المشتركة لعوامل اجتماعية واقتصادية عديدة مثل رأس المال البشري والإنتاجية وظروف سوق العمل وعدم المساواة في الأجور (من قبيل الفجوة في الأجور بين الجنسين) وغيرها من الجوانب المؤسسية (ومنها الرابطات المهنية، والتفاوض الجماعي أو غيابه، وقوانين الحد الأدنى للأجور، وما إلى ذلك). وينطبق هذا على وجه الخصوص على الاقتصادات التي يهيمن عليها السوق.

(١) Branko Milanovic, "Global inequality recalculated: The effect of new PPP estimates on global inequality and 2005 estimates", *Journal of Economic Inequality*, vol. 10, No. 1 (2012), pp. 1-18.

٩ - وعادة ما يقاس التفاوت في الدخل باستخدام مؤشر جيني[٢] لتوزيع الدخل، أو بمقارنة حصص الدخل لفئات الدخل الفرعية للسكان (على سبيل المثال، حسب التقسيم العشري أو الخمسي لفئات الدخل).

١٠ - وللمرة الأولى في ما يقرب من ٢٠٠ سنة، بدأ التفاوت في الدخل على الصعيد العالمي يشهد اتجاها نزوليا طفيفا في العقد الماضي، مع تناقص مؤشر جيني للدخل بنسبة ١,٤ نقطة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨. بيد أن التفاوت على الصعيد العالمي لا يزال عند مستوى مرتفع جدا، وأكبر بكثير من التفاوت داخل أي بلد: فقد قُدر مؤشر جيني على الصعيد العالمي بأقل من ٠,٧ بقليل في عام ٢٠٠٨، بالمقارنة بما يزيد قليلا عن ٠,٦ في جنوب أفريقيا، وهو البلد الأكثر تفاوتا في العالم، و ٠,٤ في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وهما البلدان اللذان يسجلان أعلى التفاوتات في الدخل في العالم المتقدم النمو. وبلغ مستوى التفاوت على الصعيد العالمي قدرا يمتلك فيه أغنى ٨ في المائة نصف الدخل في العالم بأسره، بالمقارنة مع نسبة ٢٢ في المائة الأكثر ثراءً التي تمتلك نصف دخل البلد ككل في الولايات المتحدة[٣].

١١ - ويُعزى أكثر من ثلثي التفاوت على الصعيد العالمي إلى التفاوتات داخل البلدان في نصيب الفرد من الدخل، ويعزى الثلث فقط إلى التفاوت بين البلدان. وبالتالي، فإن ''الموقع'' (بلد المولد أو بلد الإقامة)، وليس الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو الطبقة، هو المسؤول عن النصيب الرئيسي في التفاوت في الدخل على الصعيد العالمي[٤]. ويبين المستوى المرتفع للتفاوت على الصعيد العالمي أنه لا تزال هناك فوارق كبيرة في الدخل بين البلدان.

١٢ - ويتصل الاتجاه النزولي في الآونة الأخيرة بارتفاع متوسط الدخول في بعض الاقتصادات الصاعدة، وخاصة في الصين والهند المكتظتين بالسكان وذلك نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد انتشل هذا النمو مئات الملايين من الناس من براثن الفقر وجعل متوسط دخل الفرد في هذه البلدان النامية يقترب نحو

---

(٢) يقيس مؤشر (أو معامل) جيني درجة الانحراف عن التوزيع المتساوي تماما لتوزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر المعيشية داخل اقتصاد ما. ويتراوح معامل جيني بين صفر وواحد، حيث تمثل قيمة الصفر المساواة التامة، بينما تعني قيمة الـ ١ عدم المساواة المطلقة.

(٣) Branko Milanovic, "Global income inequality in numbers: In history and now", *Global Policy*, vol. 4, No. 2 (2013), pp. 198-.

(٤) المرجع نفسه.

اقتصادات البلدان المتقدمة. وعلى النقيض من التقدم المحرز في تقارب الدخل بين آسيا (وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية) وبين المناطق المتقدمة النمو، فإن متوسط دخل الفرد لم يتغير في أفريقيا (حوالي ١٢ في المائة من متوسط دخل الفرد في البلدان المتقدمة النمو منذ عام ١٩٩٠)، وتراجع قليلا في أوقيانوسيا (من ١٥ في المائة من متوسط دخل الفرد في البلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٣)[٥].

١٣ - وعلى غرار التفاوت على الصعيد العالمي، ازداد التفاوت في توزيع الدخل على الصعيد الدولي زيادة مطردة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ (من حوالي ٠,٥٢ إلى ٠,٥٨) وانخفض قليلا منذ ذلك الحين ليصل إلى ٠,٥٦ في عام ٢٠١٠، عند قياسه بمتوسط مؤشر جيني غير المرجح لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد. ولكن عندما تحسب قيم مؤشر جيني باستخدام حجم السكان كمعامل ترجيح، وعندما تُستبعد الصين من الحسابات، يكون مستوى التفاوت على الصعيد الدولي أعلى وإن كان يتبع نفس أنماط الاتجاه على النحو الوارد أعلاه[٦].

١٤ - وعلى الرغم من تناقص التفاوتات في الدخل على الصعيدين العالمي والدولي، فإن الفوارق داخل البلدان آخذة في الاتساع في نصف بلدان العالم. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، ارتفعت مؤشرات جيني لتوزيع الدخل المتاح (الدخل المتبقي بعد خصم الضرائب والرسوم الأخرى) في ٦٥ بلدا من بين ١٣٠ بلدا تتوافر بيانات بشأنها[٧]. ويُقِيم أكثر من ثلثي سكان العالم في هذه البلدان. وقد زاد التفاوت في الدخل عموما في البلدان والمناطق التي تمتعت بمستويات منخفضة نسبيا من التفاوت في عام ١٩٩٠، مثل الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة النمو (بما في ذلك بلدان الشمال الأوروبي ذات المستويات المنخفضة تقليديا لعدم المساواة) وبعض البلدان الصاعدة الكبيرة في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية. وارتفع مؤشر جيني في ١٧ بلدا من بين ٢٢ بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تتوافر عنها بيانات، حيث ارتفع في المتوسط من ٠,٢٩ في منتصف

(٥) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ''ورقة تقنية مقدمة إلى الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن عدم المساواة'' (نيويورك، ٢٠١٦). ومتاحة على الموقع www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2016doc/inequality-meeting-technical-paper.pdf.

(٦) تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: مسائل عدم المساواة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.IV.2).

(٧) المرجع نفسه.

الثمانينيات إلى ٠,٣٢ في عام ٢٠١٣[٨]. وبالمثل، ارتفع التفاوت في الدخل في ١٨ من بين ٣١ بلدا تتوافر عنها بيانات في آسيا (وهي منطقة شهدت تاريخيا انخفاضا في عدم المساواة عن المناطق النامية الأخرى) بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، وخاصة في الصين، حيث ارتفع مؤشر جيني من ٠,٢٥٦ إلى ٠,٣٥٢[٩].

١٥ - وعلى النقيض، انخفض التفاوت في الدخل في كثير من البلدان التي لا تزال تعاني من ارتفاع عدم المساواة، الموجودة أساسا في أمريكا اللاتينية، وهي المنطقة التي يوجد فيها أعلى مستوى للتفاوت في الدخل في العالم. ففي أمريكا اللاتينية، انخفض متوسط مؤشر جيني من ٠,٥٠٧ في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٤٩١ في عام ٢٠١٤، بنسبة ٠,٨ في المائة في السنة، نتيجة للتغيير الكبير في المؤشر في ٩ بلدان من ١٦ بلدا تتوافر عنها بيانات[١٠]. وباستخدام الإضاءة الليلية كبديل للدخل، وجدت دراسة أن مؤشر جيني لقياس التفاوت ارتفع خلال العقد بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٣ لكنه انخفض باطراد بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٢ عبر البلدان في أفريقيا[١١]، المنطقة التي تضم ٧ من أكثر ١٠ بلدان معاناة من عدم التكافؤ في العالم.

١٦ - والنمو الاقتصادي وإصلاح السياسات، اللذان أديا إلى زيادة الإيرادات الضريبية، يوجهان التحويلات النقدية المباشرة إلى الأسر المحتاجة، وكان الحد الأدنى للأجور هو العامل الرئيسي الذي أسهم في انخفاض مستويات عدم المساواة في أمريكا اللاتينية. ففي البرازيل، على سبيل المثال، ساعدت هذه العوامل، بالاقتران مع الاتجاهات الديمغرافية المواتية مثل تراجع مستويات الخصوبة وما يصاحب ذلك من انخفاض في نسب الإعالة، فضلا عن تحسين إمكانية الحصول على التعليم، في تقليل عدم المساواة. وعلى وجه الخصوص، اكتسبت القوة العاملة مزيدا من الفرص المتساوية للحصول على التعليم ابتداء من التسعينيات، مما مكن البلد من اغتنام الفرصة الديمغرافية.

١٧ - وتكشف نسب الدخل بين أعلى وأدنى فئتين لتوزيع الدخل الوطني عن نمط مماثل. ففي الفترة بين منتصف الثمانينيات وحتى عام ٢٠١٠، تحرك متوسط الدخل المتاح لأغنى ١٠ في المائة من أعلى بـ ٧ أضعاف إلى أعلى بـ ٩,٥ أضعاف عن دخل أفقر ١٠ في المائة

---

(٨) OECD, *In It Together: Why Less Inequality Benefits All* (Paris, 2015).

(٩) Asian Development Bank, *Asian Development Outlook 2012: Confronting Rising Inequality in Asia* (2012).

(١٠) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ''المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية'' (٢٠١٥). متاح على الموقع: http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/39964/1/S1600226_en.pdf.

(١١) Anthony Mveyange, "Night lights and regional income inequality in Africa", Working Paper No. 2015/085 (United Nations University, World Institute for Development Economics Research, 2015).

من السكان في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١٢]. وفي جنوب أفريقيا، حيث تعد قيمة مؤشر جيني الأعلى بين جميع البلدان، نما دخل أغنى ١٠ في المائة من السكان ليساوي ٤٧ مرة دخل أفقر ١٠ في المائة في أواخر القرن العشرين. وعلى النقيض، في أمريكا اللاتينية، نقص دخل الفرد لأغنى ١٠ في المائة من السكان من ١٥,٦ ضعفا إلى ١٤ ضعفا بالمقارنة بدخل من هم في أفقر ٤٠ في المائة من السكان بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤[١٣].

١٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه في البلدان التي ضاق فيها نطاق عدم المساواة، فإن عدم المساواة لا تزال عند مستوى مرتفع جدا. وفي البلدان التي اتسع فيها نطاق عدم المساواة، نتج ذلك أساسا لأن أصحاب الدخل الأعلى قد ازدادوا بوتيرة أسرع في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وبعبارة أخرى، أفاد النمو الاقتصادي بشكل متزايد وعلى نحو غير متناسب الفئات الأحسن حالا بالفعل في المجتمع، مما وسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومن مجموع النمو في الدخول (قبل الضرائب)، الذي حدث بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠١٢، كانت نسب النمو، التي ذهبت إلى أعلى ١ في المائة من أصحاب الدخول، عالية جدا في عدد من البلدان المتقدمة: ٤٧ في المائة في الولايات المتحدة، و ٣٧ في المائة في كندا، وأكثر من ٢٠ في المائة في أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي بلدان أخرى، مالت ثمار النمو الاقتصادي إلى الاتجاه نحو أعلى ١٠ في المائة من أصحاب الدخل وليس نحو أدنى ١٠ في المائة[١٤]. وفي الممارسة العملية، فإن الطبقة المتوسطة هي التي عانت أشد معاناة من اتساع نطاق عدم المساواة، حسبما يتضح من الانخفاض في حصة الدخل من العمل - وهو مصدر الدخل الرئيسي بالنسبة لغالبية الأسر المعيشية - الذي يؤول إلى خُمس الأسر المعيشية في الوسط (نسبة الـ ٢٠ في المائة في الوسط) في العديد من الاقتصادات المتقدمة وفي بعض الاقتصادات السوقية الكبيرة الصاعدة[١٥].

١٩ - ويؤدي عدد من العوامل إلى ارتفاع عدم المساواة في النتائج، منها الفجوة الواسعة بين أجور العمال ذوي الدخل المرتفع والمنخفض؛ ونقصان التحويلات النقدية التي تقدمها

(١٢) OECD, *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising* (Paris, 2011).

(١٣) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ”المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية“ (٢٠١٥).

(١٤) Brian Keely, “What’s happening to income inequality?” in *Income Inequality: The Gap Between Rich and Poor*, (OECD Publishing, Paris, 2015).

(١٥) Era Dabla-Norris and others, “Causes and consequences of income inequality: A global perspective”, (Staff Discussion Note SDN/15/13 (International Monetary Fund, 2015).

الدولة؛ والعولمة المالية والاستثمار المباشر الأجنبي بصفة خاصة، وهو ما يمكن أن يؤثر على مستوى الأجور وانتشارها؛ والتغيرات التكنولوجية وما ينجم عنها من تحولات في المهارات المطلوبة للوظائف (زيادة حصة التصنيع الكثيف في استخدام التكنولوجيا في آسيا، على سبيل المثال)؛ والسلوك الساعي إلى الريع، الذي يميل إلى تخصيص الموارد بشكل غير متناسب للأغنياء على حساب الفقراء.

باء - الاتجاهات السائدة في عدم المساواة في الفرص

٢٠ - ثمة بعد آخر من أبعاد عدم المساواة هو عدم المساواة في الفرص، الذي يتجلى في مختلف أشكال الاستبعاد الاجتماعي، ويقاس عادة عن طريق الفوارق في إمكانية الحصول على الخدمات، ومؤشرات النتائج الناجمة عن هذه الإمكانية. وكثيرا ما يرتبط هذا الجانب من جوانب عدم المساواة بالظروف التي تتجاوز نطاق سيطرة المرء، مثل نوع الجنس، والسن، والانتماء الإثني، والعرق، والانتماء إلى الشعوب الأصلية، ووضع الهجرة، والإعاقة، وبلد المولد، ومكان الإقامة، والخلفية الأسرية، ضمن أمور أخرى. والتفاوت في الفرص أمر بالغ الأهمية في الحد من عدم المساواة في النتائج.

٢١ - والواقع أن التفاوتات الكبيرة في الخدمات الصحية والتعليمية والمالية من حيث النتائج وفرص الحصول على الخدمات لا تزال قائمة بين البلدان وداخلها. وبصفة عامة، فإن النتائج الناجمة عن الحصول على هذه الخدمات أفضل بكثير في البلدان المرتفعة الدخل منها في البلدان المنخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، لم تكن نسبة الوفيات النفاسية تمثل سوى ١٢ حالة وفاة نفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في المناطق المتقدمة النمو مقابل ما بين ٥٤٦ و ١٧٦ من الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، على التوالي. وهذا يعني أن معدل الوفيات النفاسية كان أعلى بمقدار ٤٦ ضعفا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١٥ ضعفا في جنوب آسيا بالمقارنة بالمناطق المتقدمة النمو. وبالمثل، لا يزال التفاوت كبيرا في وفيات الأطفال بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة رغم التضييق الكبير للفجوة المطلقة منذ عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠١٥، كان احتمال وفاة الأطفال الذين يولدون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قبل بلوغ سن الخامسة يفوق بـ ١٢ مرة احتمال وفاة نظرائهم في البلدان المرتفعة الدخل قبل بلوغ سن الخامسة[١٦]. وعلى الرغم من أن الفرق في متوسط سنوات الدراسة المستكملة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان

(١٦) الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال، التقديرات والمستويات والاتجاهات في وفيات الأطفال، تقرير عام ٢٠١٣ (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، نيويورك، ٢٠١٥).

النامية قد انخفض في السنوات الخمسين الماضية، إلا أن ذلك المتوسط في عام ٢٠١٠ كان لا يزال أعلى بأربع سنوات في الحالة الأولى (١١,٣ سنة) بالمقارنة بالحالة الثانية (٧,٢ سنوات)[١٧].

٢٢ - وداخل البلدان، توجد أوجه تفاوت في النتائج الصحية وفي إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في البلدان النامية أساسا، ولكن أيضا في بعض البلدان المتقدمة النمو. ولا تزال عوامل مثل الدخل، وتعليم الأم، ومكان الميلاد، والعرق والانتماء الإثني تحدد فرص بقاء الطفل. وفي الولايات المتحدة، يرتبط بقاء الرضع ارتباطا وثيقا بالعرق: فاحتمال وفاة الرضع المولودين من آباء من الأفارقة الأمريكيين أكثر من ضعف احتمال وفاة أولئك المولودين لآباء من البيض. وفي البلدان النامية، يبلغ احتمال معاناة الأطفال من أفقر الأسر المعيشية من سوء التغذية المزمن والوفاة قبل سن الخامسة ضعف هذا الاحتمال بين الأطفال من أغنى الأسر المعيشية. وفي معظم أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يكون احتمال وفاة الأطفال المولودين لأمهات دون تعليم قبل بلوغهم سن الخامسة أكثر بثلاثة أضعاف تقريبا من أولئك المولودين لأمهات حصّلن على التعليم الثانوي. وفي البلدان النامية، يعكس التباين في الاستفادة من الرعاية الصحية أثناء وبعد ولادة أي طفل التفاوت الاجتماعي في بقاء الطفل. وفي المتوسط، ظلت فرص حصول النساء، من أغنى ٢٠ في المائة من الأسر، على رعاية اخصائي مدرب في مجال الرعاية الصحية عند الولادة أكثر من الضعف مقارنة بالنساء من أفقر ٢٠ في المائة من الأسر في عام ٢٠١٥[١٨].

٢٣ - وبالمثل، تختلف النتائج التعليمية وفرص الحصول على التعليم حسب مستوى الدخل، أساسا في البلدان النامية ولكن أيضا في بعض البلدان المتقدمة النمو. فعلى سبيل المثال، تأخذ الفجوة في النتائج التعليمية بين الأغنياء والفقراء في الولايات المتحدة في الاتساع نظرا لارتفاع تكلفة التعليم على جميع المستويات، من الحضانة إلى المرحلة الجامعية. وفي أقل البلدان نموا، توجد فجوات واسعة في المواظبة على الدراسة حسب الدخل: يلتحق قرابة ٩٠ في المائة من الأطفال من أغنى ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية بالمدارس الابتدائية وذلك مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة فقط من الأطفال من أفقر ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية[١٩]. وفي

(١٧) تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام: ٢٠١٣ مسائل عدم المساواة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.IV.2).

(١٨) اليونيسيف، حالة أطفال العالم لعام٢٠١٦: فرصة عادلة لكل طفل (٢٠١٦).

(١٩) اليونيسيف، حالة أطفال العالم لعام ٢٠١٥: وضع تصور جديد للمستقبل - الابتكار من أجل كل طفل، موجز تنفيذي (٢٠١٤).

أمريكا اللاتينية، لا تزال فجوات التحصيل التعليمي بين شرائح الدخل الخمس واسعة رغم التقدم الكبير المحرز في زيادة مستويات التعليم: فنسبة الشباب الذين يكملون التعليم الثانوي حوالي ٨٠ في المائة بين الخُمس الأغنى، مقارنة بنسبة ٣٤ في المائة في الخُمس الأفقر من السكان[٢٠].

٢٤ - وفي جميع أنحاء العالم، لا يزال الشباب، والمسنون، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمقيمون في المناطق الريفية، والمهاجرون يواجهون عدم المساواة في النتائج في مجالات الصحة والتعليم والعمالة. ويواجهون أيضا تحديات في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والتعليم المدرسي والعمالة الرسمية والخدمات المالية والاجتماعية الأخرى، حتى في البلدان التي تكون فيها هذه الخدمات متاحة نظريا لجميع المواطنين. وتميل الفروق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية أو بين الأقاليم، التي تسمى أيضا عدم المساواة المكانية، إلى أن تكون مرتفعة، وهي أحد العوامل المساهمة الرئيسية في عدم المساواة عموما في العديد من البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تكاد احتمالات وفاة الأطفال المولودين في المناطق الريفية قبل سن الخامسة تصل إلى ضعف احتمالات وفاة الأطفال المولودين في المناطق الحضرية[٢١].

جيم - أثر عدم المساواة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٢٢]

٢٥ - بينما يمكن أن تحظى بالقبول مقولة إن قدرا معتدلا من عدم المساواة يفيد النمو الاقتصادي، فقد تبين أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل والفوارق الكبيرة في فرص الحصول على التعليم والصحة والعمل اللائق والخدمات الأخرى، لها آثار ضارة على مجموعة من النتائج الاجتماعية - الاقتصادية التي تشمل النمو الاقتصادي، ومستويات الفقر، واستدامة التنمية، والنتائج التعليمية والصحية، والديمقراطية، والتماسك الاجتماعي، والسلام.

٢٦ - ويؤدي في المعتاد تزايد عدم المساواة في الدخل والظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إلى تقويض عملية النمو من خلال الإسهام في زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

---

(٢٠) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ”المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية“ (٢٠١٢).

(٢١) اليونيسيف، حالة أطفال العالم لعام٢٠١٦: فرصة عادلة لكل طفل (٢٠١٦).

(٢٢) للاطلاع على تحليل تفصيلي بقدر أكبر، انظر ”تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: مسائل عدم المساواة“ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.IV.2).

وفي الوقت نفسه، تقل فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في البلدان التي تسودها معدلات عالية من اللامساواة. فالأشخاص الذين يقبعون في أسفل سلم توزيع الدخل يكونون فقراء للغاية، وعادة ما لا تتاح لهم فرصة الحصول على المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي، والكهرباء، والسكن اللائق، والتعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل الرسمية واللائقة، الأمر الذي يحول دون تحقق تحسينات في قدراتهم وإنتاجيتهم. وبسبب انعدام الفرص، لا يمكنهم المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ونتيجة لذلك، فهم حبيسو حلقة مفرغة من انخفاض رأس المال البشري، وانخفاض الإنتاجية والفقر.

٢٧ - ويمكن أن يؤدي ارتفاع عدم المساواة الاقتصادية إلى استبعاد اجتماعي وعدم استقرار سياسي وصراعات اجتماعية وسياسية بسبب الاستقطاب الاقتصادي والشعور بالاستبعاد. وأعضاء بعض الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء، والشباب، والمسنون، وسكان المناطق الريفية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية، والمهاجرون هم في المعتاد الذين يتأثرون على نحو غير متناسب بارتفاع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهم أيضا أكثر عرضة في المعتاد للمخاطر البيئية، بما في ذلك تلك المخاطر الناجمة عن تغير المناخ[٢٣].

٢٨ - وعلى الصعيدين الدولي والعالمي، تضر الآثار الضارة لتغير المناخ وستضر على أكثر نحو البلدان المنخفضة الدخل، الأفريقية وأقل البلدان نموا، مما يزيد أوجه عدم المساواة ويكرسها[٢٤]. وتدعو عدم المساواة الصارخة في النتائج الاجتماعية والاقتصادية وفي الفرص بين البلدان إلى عملٍ عالمي يُنظر إليه كواجب أخلاقي، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثا - جهود منظومة الأمم المتحدة للحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية البشرية على الصعيد العالمي

٢٩ - تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، وتعزيز الشراكات العالمية في دعم السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية للجميع. ويركز هذا القسم على دور منظومة الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد من خلال أعمالها التحليلية والمعيارية.

(٢٣) ''ورقة تقنية مقدمة إلى الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن عدم المساواة'' (انظر الحاشية ٥ أعلاه).

(٢٤) المرجع نفسه.

٣٠ - لقد كانت السنة الماضية سنة تحويلية من أجل التصدي لأوجه عدم المساواة من حيث وضع المعايير والقواعد الدولية. وركز المجتمع الدولي، بقيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، باهتمام على وضع خطة دولية ستحدد طبيعة التنمية حتى عام ٢٠٣٠. وتجسد هذا الاتجاه الجديد في عدد من وثائق السياسات العالمية البالغة الأهمية التي تحدد بصورة مشتركة الطريق إلى مستقبل مستدام للجميع: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ واتفاق باريس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث.

ألف - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدم المساواة

٣١ - في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أولى المجتمع الدولي أولوية عالية للتصدي لعدم المساواة. ووعدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بألا تترك أحداً يتخلف عن الركب عند تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشددةً على ضرورة أن تُؤخذ اللامساواة بعين الاعتبار في جميع الأبعاد عند تقييم التقدم المحرز. وفي خطة عام ٢٠٣٠، قررت البلدان مكافحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ومكافحة أوجه عدم المساواة، على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة، هي كفاح من أجل الكرامة الإنسانية، وهو أمر ضروري لرفاه كل شخص وأساسي لتحقيق التنمية المستدامة. والأهم من ذلك، أن المساواة بين الأجيال جانب رئيسي من جوانب خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠، التي يقصد بها صالح الأجيال الحالية والمقبلة وإزالة الظروف التي يمكنها إدامة أوجه عدم المساواة بين الأجيال.

٣٢ - وتعترف خطة عام ٢٠٣٠ بتزايد عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وثمة عوامل دافعة لهذه الزيادة مثل الصدمات الطبيعية البيئية، والهجرة، والفقر، والبطالة، والصراعات العنيفة، والأزمات الإنسانية، وعدم المساواة بين الجنسين.

٣٣ - وتشدد أيضا على أهمية مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ وبالإضافة إلى ذلك، تسلط الضوء على الموقف الضعيف وغير المتكافئ الذي يواجهه الأطفال، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون، والشعوب الأصلية، واللاجئون والمشردون داخليا والمهاجرون.

٣٤ - ويدعو الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة صراحة إلى الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتشمل الغايات المرتبطة بالهدف ١٠ تحقيق نمو الدخل لأدنى ٤٠ في المائة من السكان ودعم استمرار ذلك النمو؛ والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع؛ وضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج؛ وزيادة المؤسسات المالية الدولية العادلة والمنصفة، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا.

٣٥ - وعدم المساواة هي مسألة جامعة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وترتبط معظم أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بعدم المساواة من خلال استخدام عبارات من قبيل ''شاملة''، و ''عادلة''، و ''للجميع''، و ''الحصول''. وتدعو الخطة إلى القضاء على الفقر والجوع وغير ذلك من أشكال الحرمان. وتدعو إلى ضمان أن يتمكن كل فرد من أن يعيش حياة صحية سليمة، مع حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة. وتشجع الأهداف المبدأ القائل بوجوب أن تتاح لكل شخص إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة، والمياه والصرف الصحي، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعدالة، والسلام.

٣٦ - والمساواة بين الجنسين مسألة هامة تتناولها خطة عام ٢٠٣٠. والجهود الرامية إلى تحسينها لا تظهر فحسب في الهدف ٥، المكرس لهذه المسألة على وجه الخصوص، بل وأيضا في عدد من الأهداف والغايات الأخرى. وتدعو الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، والصحة، والتعليم، والمياه والمرافق الصحية، والعمالة، والمدن والمستوطنات البشرية، إلى المساواة بين الجنسين. وبينما تشدد بعض الغايات على تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، والقضاء على التفاوت بين الجنسين، تولي غايات أخرى اهتماما خاصا للمرأة.

باء - خطة عمل أديس أبابا وعدم المساواة

٣٧ - تعد عدم المساواة مسألة جامعة في خطة عمل أديس أبابا، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. ووفقا لخطة العمل، يستلزم إنهاء أو الحد من عدم المساواة توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية: القضاء على الفقر وسوء التغذية؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وحماية النظم الإيكولوجية؛ والاستثمار في الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية؛ وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة للجميع؛ وتشجيع

التصنيع الشامل والمستدام[٢٥]. وتقر خطة العمل بأن أوجه عدم المساواة قد ساءت في كثير من البلدان، وإنه يتعين بذل جهود خاصة لمعالجة هذه المسألة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، والبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك في البلدان المتوسطة الدخل. وتعترف بأن أقل البلدان نموا مهمشة بفعل الاستثمار المباشر الأجنبي، وبأن كثيرا من البلدان لا يمكنها الحصول على التمويل. ولمعالجة هذه المسألة، تتعهد الدول الأعضاء بالعمل مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومصارف التنمية من أجل زيادة فرص الحصول على التمويل للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيستلزم الحد من عدم المساواة سياسات تعزز الاستقرار المالي، والإدماج الاجتماعي، والنمو والوظائف، وتبادل المعارف، وكفاءة الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتعهدت البلدان بميثاق اجتماعي جديد من شأنه أن يوفر الحماية الاجتماعية للجميع، ويمكن إدامته ماليا.

٣٨ - وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة والفساد يحدان من مقدار الموارد المتاحة لمكافحة اللامساواة. وترى خطة عمل أديس أبابا أن هذا يشكل عائقا رئيسيا أمام المساواة. وتدعو إلى مكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية. وتحيط علما بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (انظر www.uneca.org/publications/illicit-financial-flows#)، وتدعو المناطق الأخرى إلى تكرار المبادرة الأفريقية. وتدعو خطة عمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، تدعو الخطة البلدان إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها، وتعرب عن دعمها لمبادرة استرداد الأصول المسروقة التي اتخذها الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٣٩ - وفي خطة عمل أديس أبابا، وعدت الدول الأعضاء بأن تزيد فرص حصول الجميع بشكل كامل ومتساوٍ على الخدمات المالية الرسمية. وستسعى إلى تعزيز عملية الميزنة عن طريق زيادة الشفافية، والمشاركة المتساوية، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والتتبع.

٤٠ - وتعزز خطة العمل أيضا الحقوق المتساوية للنساء والفتيات في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك المساواة في الأجر عن العمل المتساوي، والحماية من التعرض للإساءة في مكان العمل والتمييز، وزيادة الاستثمارات في الشركات أو الأعمال التجارية المملوكة للنساء وملكيتهن للأراضي والممتلكات.

(٢٥) *Monitoring Commitments and Actions*, Inaugural Report 2016, Inter-agency Task Force on Financing for Development (United Nations publication, Sales No. E.16.I.7).

جيم - إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وعدم المساواة

٤١ - اعتمد إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، الذي عقد في سينداي، اليابان، من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥. ويتناول المسائل الحاسمة للحد من أوجه عدم المساواة. ويدعو جميع أفراد المجتمع إلى المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث، بسبل منها التمكين والمشاركة الشاملة والميسرة وغير التمييزية، مع التركيز بشكل خاص على أشد الناس فقرا. ويجب أن تُدمِج السياسات والممارسات في مجال الحد من الكوارث نوع الجنس والسن والإعاقة والمنظور الثقافي.

٤٢ - وفي إطار سينداي، تلتزم الدول الأعضاء بالتركيز على صياغة وتنفيذ سياسات شاملة وآليات لشبكات الأمان الاجتماعي. وستكفل الدول أن يكون إشراك المجتمعات المحلية جزءا رئيسيا من اتقاء الكوارث ومواجهتها، وأن يتمتع كل شخص، وخاصة الأشخاص الذين يعيشون في فقر والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بإمكانية الوصول إلى برامج كسب العيش، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والسكن، والتعليم.

٤٣ - ويبرز إطار سنداي احتياج البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية وكذلك البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأخرى التي تواجه مصاعب خاصة فيما يتعلق بمخاطر الكوارث، إلى ”الحصول من البلدان المتقدمة النمو والشركاء على دعم كاف ومستدام في الوقت المناسب، عن طريق التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وغير ذلك، بما يتناسب مع احتياجاتها وأولوياتها التي تحددها هي بنفسها“ (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني، الفقرة ١٩ (م)).

دال - اتفاق باريس وعدم المساواة

٤٤ - اعتمد اتفاق باريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويؤكد الاتفاق على الصلات القائمة بين تغير المناخ والوصول المنصف إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويهدف إلى الحد من أوجه التفاوت بين البلدان في مكافحة تغير المناخ. ويبرز اتفاق باريس مبدأ الإنصاف والمسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتمايزة فيما بين البلدان. وفي هذا السياق، يدعو اتفاق باريس إلى بذل مزيد من الجهود لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما

أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجالات التكيف، والخسائر والأضرار، والتمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات.

هاء - الاستراتيجيات ونُهج السياسات الرامية إلى التصدي لعدم المساواة على الصعيد العالمي

٤٥ - يستلزم الحد من عدم المساواة أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات منهجية. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت منظومة الأمم المتحدة عددا من المبادرات الموجهة نحو السياسات، التي يرد فيما يلي بعض أمثلتها.

٤٦ - حللت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعدم المساواة، واقترحت توصيات في مجال السياسات ذات توجه عملي للتصدي لعدم المساواة في منشورها المعنون تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: مسائل عدم المساواة. وبالإضافة إلى مناقشة عدم المساواة في المجتمع عموما، يلقي التقرير الضوء على عدم المساواة بصفة خاصة في سياق حالة الفئات الاجتماعية المحرومة. ويخلص إلى أن عدم المساواة ليست أمرا حتميا ويمكن معالجتها من خلال تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة وإقامة مؤسسات، على غرار الأمثلة التي نفذت في البلدان التي تمكنت من الحد من أوجه عدم المساواة، حتى في أوقات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

٤٧ - وقدمت الإدارة أيضا دعما تقنيا وفنيا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عقد اجتماع استثنائي بشأن عدم المساواة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وضم الاجتماع الاستثنائي كبار الخبراء من الأوساط الأكاديمية والحكومات والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى لتحديد خيارات السياسات ونُهج الحد من عدم المساواة. واستعرض المشاركون العوامل المحركة الرئيسية لعدم المساواة، وقدموا توصيات للتصدي لعدم المساواة الشديدة أو لتزايد عدم المساواة.

٤٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقريرا بعنوان ”تقرير إينوشينتي رقم ١٣ لتقييم الأداء، إنصاف الأطفال: جدول تصنيفي للتفاوت في رفاه الأطفال في البلدان الغنية“، الذي أظهر أدلة بشأن عدم المساواة في التعليم والرضاء عن الحياة والصحة. وبتحديد ترتيب ٤١ بلدا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أبرز التقرير أن رفاه الأطفال ليس نتيجة تلقائية للظروف الفردية أو درجة التنمية الاقتصادية. وبدلا من ذلك، يتقرر رفاه الأطفال وفقا لخيارات السياسات. وأوصى التقرير بعدد من نُهج السياسات: حماية دخول الأسر المعيشية التي تضم

أشد الأطفال فقرا؛ وتحسين الإنجازات التعليمية لفئات المتعلمين المحرومين؛ وتعزيز ودعم أنماط الحياة الصحية لجميع الأطفال؛ وأخذ الرفاه الذاتي على محمل الجد؛ ووضع الإنصاف في صميم خطط رفاه الأطفال.

٤٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شراكة مبتكرة مع مؤسسات إعلامية رائدة، هي ''الاتفاق الإعلامي لحث الخطى للنهوض بالمساواة بين الجنسين''. وتوحِّد هذه الشراكة منافذ إعلامية مختلفة، مطبوعة وإذاعية ووسائط إعلام إخبارية إلكترونية من أجل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في سياق وفي إطار أهداف التنمية المستدامة. وستعمل هذه المنافذ الإعلامية على تعزيز حقوق المرأة ومسائل المساواة بين الجنسين من خلال المقالات الصحفية؛ وضمان تناول المرأة بوصفها مصدرا للقصص التي يتم إنتاجها؛ والسعي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين؛ واعتماد مدونة لقواعد السلوك تراعي الاعتبارات الجنسانية عند عرض التقارير؛ وضمان توافر موجهين وتقديم إرشادات للصحفيات في مجال التطور الوظيفي.

٥٠ - وركز اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٦ على ''تحقيق المناصفة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠: لنستحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين''. ولبلوغ المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠، وُجِهَت دعوات لتخصيص مزيد من الموارد وزيادة العمل السياسي. وسُلط الضوء على التمويل الكافي والدعوة الجريئة وضمان التعليم الجيد والشامل للجميع والإرادة السياسية الملتزمة باعتبارها أمورا لازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. واستُغِل اليوم الدولي للتأكيد على أن المساءلة والإجراءات التي يمكن قياسها لها أهمية حاسمة بالنسبة للمساواة بين الجنسين.

٥١ - وفي عام ٢٠١٤، نشرت منظمة العمل الدولية كتابا بعنوان نمو تقوده الأجور: استراتيجية عادلة للانتعاش الاقتصادي، بحثت الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء. وناقش الكتاب وظيفتي الأجور في الاقتصادات التي يقودها السوق: كتكلفة للإنتاج وكمصدر للطلب والإنتاجية. وأبرز أهمية النظر في دور الأجور في سياسات الاقتصاد الكلي والنمو. وفي كتاب آخر نشر في عام ٢٠١٥، بعنوان أسواق العمل والمؤسسات وعدم المساواة، تناولت منظمة العمل الدولية الحد من عدم المساواة من خلال العمل السياسي المتضافر الذي يسعى إلى إقامة أسواق عمل شاملة للجميع ومؤسسات للرعاية الاجتماعية تراعي الجميع.

٥٢ - وعقدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا في آذار/مارس ٢٠١٦ للنظر في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. وشددت اللجنة على أهمية معالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان

وفيما بينها ومعالجة آثار التغير الديمغرافي. وخلال هذا الاجتماع أطلقت اللجنة المنشور المعنون ”حان وقت المساواة: دور الحماية الاجتماعية في الحد من أوجه عدم المساواة في آسيا والمحيط الهادئ“. ويشير التقرير إلى أن عدم المساواة في تصاعد في آسيا والمحيط الهادئ. وحُدد التغيير التكنولوجي والعولمة كعاملين كامنين وراء التفاوتات المتزايدة في آسيا. ويجد العمال غير المهرة صعوبة في العمل في سياق هذه التغييرات.

٥٣ - وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنشر تقرير معنون ”التنمية الاجتماعية الشاملة: الجيل المقبل للسياسات الرامية للتغلب على الفقر والحد من عدم المساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“. وعُرض هذا التقرير أثناء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في ليما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأقر التقرير بأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أحرزت تقدما في العقد الماضي في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية، ومنها تقليل مستويات الفقر، وتحقيق انخفاض طفيف في عدم المساواة. ومع ذلك، وصف التقرير الحالة الاقتصادية الراهنة في المنطقة بأنها صعبة، وخاصة مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وشدد على أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما زالت أكثر مناطق العالم غير المتكافئة من حيث توزيع الدخل.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٤ - شددت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس مجددا على التنمية الشاملة، مع إبراز الحاجة إلى التركيز على عدم المساواة. وبالإضافة إلى الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف القائم بذاته المتعلق بالحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، فإن جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى ترتبط بعدم المساواة.

٥٥ - وتتناول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كلا من التفاوتات في الفرص واللا مساواة في النتائج. وتدرك تماما الجانب المتعددة الأبعاد لعدم المساواة، وخاصة أوجه عدم المساواة الأفقية التي يسببها الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للفئات الاجتماعية القائمة على أساس السن، أو نوع الجنس، أو الإعاقة، أو العرق، أو الانتماء الإثني، أو الأصل، أو الدين.

٥٦ - وأحرز قدر من التقدم في السنوات الـ ١٥ الماضية في الحد من أوجه عدم المساواة على الصعيدين الدولي والعالمي، ولكن عدم المساواة داخل البلدان تتجه إلى

الارتفاع. ولذلك، ومن أجل تحقيق رؤى خطة عام ٢٠٣٠ والنظام الإنساني العالمي الجديد، يتعين معالجة أوجه عدم المساواة على الصعيدين الوطني والعالمي.

٥٧ - وفي سياق التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠، يستلزم إقامة نظام إنساني عالمي جديد اتخاذ إجراءات في بعض المجالات الرئيسية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في النظر فيما يلي:

(أ) ينبغي للسياسات المتخذة على الصعيد الوطني، الرامية إلى التصدي لعدم المساواة، أن تكفل تكافؤ فرص وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وأسواق العمل والحماية الاجتماعية، من خلال على سبيل المثال، تنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية، وتطوير المهارات، ومعالجة المخاطر البيئية؛

(ب) ينبغي أيضا للسياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة على الصعيد الوطني أن توسع فرص العمالة والعمل اللائق للجميع من خلال خلق وظائف لائقة، والتصدي لاحتمالات تضرر الأشخاص العاملين في الوظائف المحفوفة بالخطر وفي القطاع غير الرسمي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات. وفي هذا السياق، تلزم بيانات مصنفة لتحسين التركيز على الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل الشباب والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر والنساء والفتيات وفئات الأقليات العرقية والإثنية، من أجل معالجة شواغلها؛

(ج) ينبغي للسياسات المالية المتخذة على الصعيد الوطني أن تكفل أن تؤدي الآثار المترتبة على إعادة توزيع الضرائب المباشرة والتحويلات إلى دعم الحد من عدم المساواة. ويجب أن تكون هذه السياسات المالية جزءا لا يتجزأ من استراتيجية توسيع نطاق الفرص المتاحة للفئات الاجتماعية المحرومة أو المهمشة والأقاليم، وخاصة المناطق الريفية والنائية، وتحسين قدراتها؛

(د) ينبغي تعزيز المؤسسات على جميع المستويات، بسبل منها المشاركة التامة والواسعة لأصحاب المصلحة المتعددين، لدعم الحد من عدم المساواة بجميع أبعادها داخل البلدان وفيما بينها؛

(هـ) ينبغي، من أجل معالجة أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي، زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل التعاون الضريبي الدولي للحد من التهرب الضريبي والتدفقات غير المشروعة، وتنظيم ورصد الأسواق المالية الدولية، والحد من تكاليف

تحويلات المهاجرين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية من خلال تحسين المساعدة المالية والتقنية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

(و) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل جهودها لتعزيز الشراكات من أجل تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على جميع البلدان وتدعيم الحكومات في اتباع سياسات وإقامة مؤسسات عامة شاملة للتأكد من أن فوائد النمو الاقتصادي يتم تقاسمها على نطاق واسع وأنها تصل إلى من تخلفوا عن الركب كثيرا. وينبغي أيضا تعزيز دور الأمم المتحدة في وضع المعايير في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ينبغي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية على وجه الخصوص، القيام بدور نشط في دعم الاستعراضات المواضيعية المتعلقة بمسألة عدم المساواة التي أجراها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.